



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية
سلسلة «الدورات»

هل يشكّل انتشار الأسلحة النووية عامل ردّع؟

دورة ماي 1999

الرباط

19 - 21 محرم 1420 هـ / 6 - 8 ماي 1999 م

تأملات في الردع النووي في عالمنا المعاصر

أحمد صدقي الدجاني

مرة أخرى يطرح علينا راعي اكاديميتنا جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله سؤالاً حيويًا يقدح زناد الفكر، "هل يشكّل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟".

شأن الطرح في كل دورة، يأتي توقيتته ملبيًا حاجة ملحة. فقد صحّا عالمنا في ربيع 1998 على خبر تناقلته وكالات الأنباء العالمية حول قيام الهند بتجربة تفجير نووي، لم يلبث أن تبعه خبر آخر بعد أيام حول قيام باكستان بتجربة مماثلة. وقد أثار الخبران "قضية انتشار الأسلحة النووية في عالمنا وأخطارها" مرة أخرى، بينما نحن على مشارف قرن ميلادي جديد هو الحادي والعشرين.

كان عالمنا قد شهد قبل ثلاثة وخمسين عاماً مأساة استخدام القنبلة النووية في هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في صيف 1940، فأصبحتنا أثراً بعد عين، وتابع بقلق طيلة فترة الحرب الباردة بين عامي 1940-1990م دخول السلاح النووي في "استراتيجية الأمن" في الدول الكبرى، ووصله إلى كل من الأوروبيين البيض في جنوب أفريقيا واليهود الصهاينة في فلسطين. وعلى الرغم من توجه الدول الكبرى في أعقاب انتهاء الحرب الباردة إلى الحد من أسلحتها النووية، إلا أن هاجس الخوف من انتشار الأسلحة النووية في عالمنا

بقي يؤرق الكثيرين. وجاء ربيع 1998 ليؤكد التفجيران النوويان في شبه القارة الهندية هذا الهاجس، ويدعو إلى وقفة أمام ملف الأسلحة النووية وما إذا كان انتشارها يشكل عامل ردع. ذلك أن النصف الثاني من القرن العشرين عرف نوعاً جديداً من الردع اصطلح على تسميته بالردع النووي. ثم جاء ربيع هذا العام 1999 حاملاً معه قيام حلف الأطلسي بقصف صربيا جواً على الرغم من معارضة روسيا، وذلك بسبب أزمة "قوسوة" كوسوفا، في حرب من نوع جديد تقودها الولايات المتحدة الأمريكية اشتعلت في أوروبا رغم وجود الرادع النووي.

أولاً : تأملات في الردع والردع النووي

نتأمل في مفهوم الردع بعامة، وفي الردع النووي بخاصة، والردع لغةً هو الكف عن الشيء، وهو مصطلح شائع في علم السياسة يعني "منع الخصم من أن يقوم بما لا يرغب الرادع أن يقوم به". فهدفه إذاً ردع عدو عن الإقدام على أمر في موقف مُعَيَّن، أو استخدام ما لديه من أسلحة. والردع من ثم - كما يقول ف. كويشارا V. Koithara - يقتضي ليس مجرد القدرة على الإضرار بالخصم، بل أن تُحدث هذه القدرة تأثيرها عليه". وهكذا فإن مفهوم "العقاب" أمر جوهري بالنسبة للردع. وهذا هو "الردع بالعقاب" الذي لا بد أن يدرك الخصم فيه أنه سوف يتعرض لعقاب شديد" يزيد على ما هو مستعد لتحملة بغية تحقيق هدفه" وينبّه كويشارا إلى أهمية دور هذا الإدراك في أعمال الردع، وكذلك إلى أهمية دور "الإرادة". ذلك "أنه نادراً ما تتطابق عمليتا التقييم واتخاذ القرارات لدى الخصمين. فما يتصوره بلد ما أو قيادة ما كافياً لردع خصم، قد لا يراه البلد الذي يبتغي رده كافياً للوفاء بالغرض". ومن المهم أيضاً لهذا البلد "أن يقيّم إرادة الخصم، وألا يفترض أنها ستكون صورة من إرادته هو".

"والردع" عند كويشارا في بحثه "الإستراتيجية في عصر الردع النووي وتطبيقاتها على البلدان النامية" المنشور في مجلة التحليل الإستراتيجي

(مجلد 12، يوليو 1998) يختلف عن "الإكراه أو القسر". ويحدث أحياناً خلط بين المفهومين. "فالواقع يشير إلى أن ما قد يعتبره بلد ما ممارسة للردع قد يعتبره الخصم ممارسة للإكراه"، وبخاصة "إذا وُضِعَ تعريفاً واسعاً لاحتياجاته الأمنية". والخصم حين يواجه ما يعتبره إكراهاً، فإنه يميل إلى المغالاة في رد فعله في حالة القيام بمحاولة ردعه، لأن القسر يضرّ بالمصالح الأساسية الذاتية بدرجة أكبر كثيراً مما يفعل الردع، ولأن التعاطف الدولي يكون غالباً معه في مواجهة إكراه الآخر له.

هناك إلى جانب الردع بالعقاب، الردع "بالحيلولة والمنع". وفيه يتم دفع الخصم إلى الاقتناع بأنك وإن لم تكن في موقف يتيح لك أن تنزل به عقاباً لا يمكن قبوله، فإن لديك القدرة على أن تمنعه من تحقيق ما يسعى لإنجازه، وأن تحول بينه وبين ذلك.

إن القوة هي جوهر الردع، وهي "العامل الأساسي للاستقرار لأنها تمتلك القدرة على الردع"، كما يقول أمين هويدي في كتابه "الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي. وهدف الردع "هو منع قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها، ومنعها من الإقدام على فعل، أو رد فعل، إزاء موقف معين". فالردع إذن "عمل غير مباشر تقوم به الدولة لتفادي امتحان القوة الكبير"، عند كل من هويدي والجنرال أندريه بوفر في كتابه *Dissuasion et stratégie*. ويرى أمين هويدي أن الإستراتيجية الرادعة تبعاً لهذا المفهوم لا تستخدم أسلحتها "لأنها تدور حول المقارنة بين المخاطرة المتوقعة والمصلحة المحققة". وبذلك "أصبح الردع العمود الفقري للصراع، والأداة الأساسية لممارسة الدبلوماسية في مجال السياسة الدولية والأقليمية". وهو يرى أيضاً أنه لا بد أن نفرّق بين "الردع" و"الحرب"، فالردع يمنع العدو عن عمل ما، بينما الحرب تهدف إلى إجبار العدو على قبول شروط مفروضة. وهكذا فإن مفعول الردع ينتهي حين يبدأ القتال.

كان الردع قبل عصرنا يعتمد على العقوبات الدبلوماسية، والتهديد باستخدام القوات التقليدية. فأما العقوبات الدبلوماسية فكان تأثيرها محدوداً، كما يلاحظ كويشارا. وأما القوات العسكرية التقليدية فكانت ناجحة إلى حد ما في ردع سلوك الخصم أو جعله معتدلاً. وقد قلل من فعالية هذا الردع الذي يُعرف بالتقليدي تعارض قائم بين تعريف الخصم بكامل قدرات الرادع كي يرتدع، وإخفاء هذه القدرات عنه لتتم مفاجأته بها عند خوض الحرب التقليدية. كما قلل من هذه الفعالية ميزة الهجوم في الحرب التقليدية التي تجعل الطرف الآخر مهدداً فلا تنجح جهود الردع معه.

ثم جاءت الأسلحة النووية في عصرنا لتصبح أداة جديدة للردع تعمل بطريقة مختلفة، لأن التصور الذي ساد بشأنها رغم كل الأحاديث ومشاهد التشوُّف التي طُرحت بشأن خوض حرب نووية، هو أنها أسلحة ردع وليست أسلحة خَوْض حرب، سواء ما كان "استراتيجياً" منها أو "تعبوياً".

لقد درس المتخصصون استخدامات الأسلحة النووية للردع، فوقفوا أمام شرطين يجب توافرها لإعمال الردع النووي. الأول هو أدراك أن مَنْ يمارس الردع لديه القدرة على إنزال دمار لا يمكن قبوله، والثاني إدراك أنه سوف يستخدم أسلحته النووية في ظروف معينة، وتحقيق ذلك ضروري وصعب. ويرى كويشارا أن "تحديد العقبات أمر حاسم في إعمال الردع". وعبور هذه العقبات يقتضي القيام بعمليات قصف نووي. ويتحدث هؤلاء المتخصصون عن "الردع الموسع" الذي يعني أن يتعهد بلد بالحماية النووية لبلد ثانٍ ضد بلد ثالث. ويشككون في تنفيذ تعهده حين تقع الواقعة ويضرب الثالث الثاني. ويستشهد كويشارا بما كتبه لورنس فيلدمان في مجلة السياسة الخارجية عام 1982 "لن يتسم تصرف الولايات المتحدة بالرشد إذا انتحرت نيابة عن أوروبا الغربية. لكن حلف الأطلسي لم يجد أن هذه الحقيقة تمثل عيباً خطيراً في استراتيجيته".

يتجه المفكرون الإستراتيجيون في عالمنا إلى الرأي القائل "بأن مفهوم الردع الموسع تتناقص مصداقيته". وهم يتحدثون أيضاً عن "الردع المتبادل" ويرون، أنه على غير ما كان معتقداً في الأيام الأولى للأسلحة النووية عن مفهوم التفوق النسبي وأن الدولة النووية الأقوى لديها قدرة ردع أكبر، فإن "الردع المتبادل يعمل حتى حين يكون توازن الرعب غير متماثل بصورة كبيرة". وذلك لأن هناك شكوكاً حول القيام بضربة وقائية مؤكدة ضد الخصم، ولأن استخدام السلاح النووي يجبر على مرتكبه ازدراءً دولياً، ولأن الاعتقاد بإمكان تحمل بعض الدمار النووي طالما بقي ميزان التبادل في صالحه لا يمكن الدفاع عنه. ونتيجة لهذه الأمور، يصبح في إمكان الدول النووية الصغيرة أن تسعى من أجل تحقيق توازن الردع المتبادل مع دول أقوى كثيراً.

يأخذ الردع النووي في الاعتبار أن الرعب الذي أثارته الأسلحة النووية في عقل عامة الناس بعد إلقاء الولايات المتحدة القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين بقي قوياً، على الرغم من انتشار هذه الأسلحة وتطويرها وتحقيق فتوحات تقنية في ميادين الإنذار المبكر والسيطرة والقيادة الخ... وحدثت تغييرات ضخمة في مفاهيم نشر الأسلحة ومذاهبها. وهكذا لم يقبل العقل الجماهيري اعتبار الأسلحة النووية استمراراً للأسلحة التقليدية، مع أن القدرة الانفجارية لها عند حدها الأدنى تقترب من القدرة الانفجارية للأخرى.

لافت للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة صنعت السلاح النووي واستخدمته وعملت على توظيف هذا الرعب الذي استقر في عقل الجماهير لفرض هيبتها على الدول الأخرى. وما أسرع ما حذت الدول الكبرى حذوها. ويقف المفكرون الإستراتيجيون أمام تأثير هذه الهيبة، مُحللين؛ ومنهم /شارل ولِيم مَآيَنزُ رئيس تحرير مجلة فُورين بُوليسي الأمريكية. وقد كتب في ربيع عام 1989 بحثه "مواكبة التسعينات"، وأوضح فيه أن "أي نظام يحتاج إلى قدر من المهابة ليبقى مستقراً، داخلياً كان أم خارجياً". كما أوضح

في جوابه عن سؤال لماذا تنشأ المهابة؟ "أنها كانت تنشأ في القرون الماضية بسبب استعداد السلطات لاستخدام القوة بغير حد تقريباً للإلزام بها". وضرباً أمثلة بما فعلته بريطانيا في مستعمراتها والبيض الأمريكيون تجاه السود في ولايات الجنوب والأسريليون المستوطنون الصهاينة في فلسطين الذين تحدث إسحاق شامير بلسانهم حين كان رئيساً للوزراء، موضحاً أنه باستخدام الأساليب الوحشية في قمع الانتفاضة أراد أن "يعيد الخوف من الموت" إلى عقول الفلسطينيين، "الأمر الذي أثار الرأي العام في العالم وفي إسرائيل نفسها على حد قول "ماينز". ويميز "ماينز" بين مهابة قائمة على الخوف، ومهابة قائمة على الاحترام؛ ويحذر قادة بلاده من السعي لفرض المهابة الأمريكية عن طريق استخدام القوة العسكرية.

حين نستحضر تاريخ الردع النووي عبر أربعة وأربعين عاماً، نجد أنه بدأ بين المعسكر الغربي بقيادة واشنطن والمعسكر الشرقي بقيادة موسكو في دائرة الحضارة الغربية، وذلك بعد أن نجح الاتحاد السوفيتي في تفجير القنبلة النووية. وقد انضمت بريطانيا ثم فرنسا إلى "النادي النووي"، ثم الصين. وهكذا وجد "الردع النووي العالمي". ولم يلبث الغرب أن زود قاعدتيه الاستعماريتين الاستيطانيتين في جنوب أفريقيا وإسرائيل بال سلاح النووي، فوجد "الردع النووي الأقليمي" الذي انتشر بعد تفجير الهند وباكستان النووي. وقد بحث المفكر الإستراتيجي العربي أمين هويدي في الفرق بين هذين النوعين من الردع النووي وذلك في كتابه "الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي" الذي صدر عام 1983. فأورد ثمانية فروق في معرض تعليقه على جواب الفيلد مارشال لورد كارفر عن سؤاله. وانتهى إلى القول "إذا فالمقاييس التي تتحكم في ميزان الرعب النووي بين القوتين العظميين لا يمكن أن تُطبق على الصراعات الإقليمية. ومعنى ذلك أن استخدام الرادع النووي فعلاً في حال توفره هو أكثر احتمالاً وتوقعاً في الصراعات الإقليمية، وهو أمر محتمل لا يمكن استبعاده، وبخاصة أن التاريخ يسجل أنه ما من سلاح دخل مرحلة الإنتاج إلا واستخدم فعلاً". (ص 87).

لقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية الردع النووي وتفوقها الساحق فيه أحدَ ثلاثة أعمدة أقامت عليها هيمنتها بعد الحرب العالمية الثانية. والعمودان الآخران هما السيطرة على صناعة الطاقة في العالم، والدور الحاكم للدولار في التجارة العالمية والتمويل العالمي. كما يقول شارل ولِيم مَآيْنز في فُورين بُوليسِي ربيع 1989. وبدا الردع النووي منذ ذلك الحين ذا جاذبية لدول تسيطر عليها قوى هيمنة تسعى للحفاظ على الوضع القائم، ولها مصالح على الصعيد العالمي معرّضةً لتهديدات. وهكذا سعت بريطانيا لتطوير قدراتها النووية "لأنها كانت تعتبر نفسها قوة عالمية وتحسّ أن القدرة النووية تُعدّ سمة أساسية لمثل هذه القدرة". ومثلها فعلت فرنسا التي رغبت في استعادة قوتها العالمية وتقليد بريطانيا، واعتمدت في عهد الجنرال ديغول استراتيجية نووية تهدف في الأساس إلى ضمان الاستقلال الإستراتيجي لفرنسا في عالم يسعى قطبان للسيطرة عليه" على حد قوله.

لم يلبث عالما أن شهد قيام هذه الدول الكبرى بتطوير أسلحة كيماوية وبيولوجية دخلت مع الأسلحة النووية فيما اصطلح على تسميته "أسلحة الدمار الشامل". وهكذا تردد الحديث عن استخدام "رزمة ردع". ولكن بقي للردع النووي بريقه الخاص لأن امتلاك الأسلحة النووية بات يُعتبر - خطأً أو صواباً - سمة أساسية للدولة الكبيرة. وقد انتشر القول بين الإستراتيجيين بأن الردع النووي كفّل السلام في أوروبا قرابة نصف قرن. وها هي أحداث البلقان تجري امتحاناً صعباً وتشكك في صواب هذا القول.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هؤلاء الإستراتيجيين يرون أنه إذا كانت الأسلحة النووية تمثل أساساً للردع فإن الأسلحة التقليدية هي التي توفر عملياً القدرة الخاصة بالحرب. وهكذا فإن لهذين النوعين من الأسلحة دورين متكاملين في بناء استراتيجية الدولة. وقد حرصت الدول الكبرى على امتلاك النوعين، ولكن التهديد باستخدام القوة، وإن بدت متفوقة، فشل في

عصرنا في ضوء ما وقع من حروب محدودة كثيرة، في تحقيق الردع. كما لاحظ برنارد برودي في كتابه "تشریح الردع".

عند هذا الحد في هذه التأمّلات في الردع النووي، نلاحظ أن كل ما ورد بشأنه كان معبراً عن رؤية الدول الكبيرة له بخاصة وبقية الدول بعامة. ويبرز من ثمّ سؤال هو "ماذا كانت رؤية حركات التحرير والشعوب المناضلة ضد الاستعمار له؟ وأي منطق حكمها تُجاهه؟" ومعلوم أن ثورة التحرير في عالمنا واكبت استخدام السلاح النووي وظهور الردع النووي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

إن استحضار تاريخ النصف الثاني من القرن العشرين يُبين أن الشعوب المناضلة لم تر في الأسلحة النووية التي تمتلكها الدول المستعمرة لها ما يردعها عن النضال. ولم تعتبر حركات التحرير أن هذا الردع النووي يؤثر عليها. وفي ذاكرة كل منا نحن الذين عشنا تدفق موجات التحرير في الأقطار المستعمرة التي تجاهد من أجل الاستقلال، أمثلة كثيرة تدل على ذلك. وقد لفتني وأنا أراجع العدد الأول من مجلة العربي الذي صدر في 1957/12، بمناسبة مُضي أربعين عاماً على ظهورها، أن أحد عناوين المقال الافتتاحي لرئيس التحرير أبرز أن "الطريق إلى الحرية الإنسانية لن يمنع سلوكه قصف المدافع أو إطلاق الصواريخ، أو انفجار الذرات". "فمهما تشبّثت الأمم الغالبة بأثقالها، ومنعها عنادها، أو منعها أنانيتها غير المستنيرة، أن ترى أصبع الزمان ضخمة هائلة تشير إلى وجهة لا بد متجهها الإنسان في غده هي سلوكه في الطريق إلى الحرية، فإنه سالك هذا الطريق". وقد وقف استراتيجيو قوى الهيمنة أمام هذه الحقيقة، كما يوضح أمين هويدي فتحدّث أحدهم عن ظهور "مبدأ عجز القوة وقوة العجز" وأقرّ هؤلاء بأن الدول النووية وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة "وقاحة الأقزام" Effrontery of the pygmies الذين لا يرتدعون بل يستمرون في إثارة المشاكل الإقليمية ويصعدونها لدرجة تهدد

بمواجهات بين القوتين العظميين. وحين ننظر في أسباب عدم قدرة الأسلحة النووية على ردع المناضلين من أجل التحرير، نقف أمام قوة نداء الحرية ونزوع الإنسان الفطري للتصدي للظلم، وكذلك قيود استخدام الردع النووي العملية والأخلاقية.

نتائج :

مجموعة نتائج نلخص بها من هذه التأملات في الردع، نذكر منها أن الردع قديم قدم ظهور الصراع في الاجتماع الإنساني، وأن لكل من الإدراك والإرادة دور في "الردع"، الفقيرة أن تمتلكها. ومن ثم فإن الردع بها يمكن أن يقابل إلى حد ما الردع بالأسلحة النووية، وأن الردع النووي بقي مع ذلك ذا مكانة خاصة بين أنواع الردع الأخرى بسبب ما استقر في نفوس الناس من الرهبة من التفجير النووي منذ أُلقت واشنطن القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية، وأن امتلاك الأسلحة النووية التي توفر الردع النووي أصبح من علامات الدول الكبرى وذلك لتكاليفه المادية الباهظة ولتطلباته العلمية، وأن هذا الردع النووي أقل فعالية بكثير على الصعيد الأقليمي منه على الصعيد العالمي، ولا مفعول له البتة على صعيد نضال حركات التحرير في الشعوب الساعية للاستقلال والتحرر.

ثانياً : تأملات في انتشار الأسلحة النووية ومحاولات منعه

شهد عالمنا في ربيع عام 1998 قيام الهند فباكستان بتجربتين نوويتين في شهر أيار/ مايو ، دقّتا بقوة جرس إنذار آخر من خطر انتشار الأسلحة النووية المتفاقم. وقد كشف هذا الحدث عن قصور النظام الذي وضعته الدول الكبرى النووية لمنع الانتشار النووي ولإبقاء أفرادها بعضوية النادي النووي. وكانت عدة أجراس إنذار قد انطلقت خلال نصف القرن الماضي. وقامت إثر الجرس الأخير قيامة الولايات المتحدة من موقعها قطباً واحداً، وتتابع

كتابات الإستراتيجيين الغربيين حول مستقبل انتشار الأسلحة النووية، ومنهم تيريز ديلبش Thérèse Delpech مديرة تخطيط السياسات في هيئة الطاقة النووية في باريس التي نشرت في مجلة سيريفايقال في شتاء 98-99 (المجلد 40) دراستها عن "الأسلحة النووية والنظام العالمي الجديد : تحذير مبكر من آسيا؟ وقد أوضحت أن طبيعة هذا التحذير يمثل سبباً آخر للدهشة، حيث أن الأسلحة النووية التي جري وصفها مراراً بأنها من بقايا الماضي لا تزال تُلقى بظلمها على العالم. ولاحظت أن رد فعل الرئيس كلينتون على التجربتين يوم 1998/5/29 تضمن ذلك حين قال "أنا لا أستطيع أن أصدق أننا على وشك أن نبدأ القرن الحادي العشرين بأن تكرر شبه القارة الهندية أسوأ أخطاء القرن العشرين، بينما نحن نعرف أن امتلاك الأسلحة النووية ليس ضرورياً للسلام، ولا للأمن، ولا للرخاء، ولا للعظمة الوطنية أو الوفاء الوطني".

لافتٌ للنظر أن الرئيس كلينتون اعتبر الانتشار النووي أسوأ أخطاء القرن العشرين، وقررّ بلسان من يملكون الأسلحة النووية أنهم يعرفون اليوم أن امتلاكها ليس ضرورياً للسلام ولا للأمن ولا للرخاء ولا للعظمة الوطنية. ولكنه لم يبيّن لماذا تستمر هذه الدول في حرصها على احتكار امتلاك هذه الأسلحة وحدها دون سائر البلاد. ولم يواجه الأسباب التي تدعو الدول غير النووية للسعي إلى دخول النادي النووي. وقد لاحظ كويثارا أن هناك سمة لافتة للنظر في القدر الهائل من الكتابات الموجودة حول الأسلحة النووية والإستراتيجية العسكرية التي تشكل دعماً لها تتمثل في حقيقة أن غالبيتها كُتبت في سياق فكرة القوة العظمى وبمنطق الدول الغنية. ولذا بدت الكتابات المتعلقة بإمكانات "العالم الثالث" في امتلاك الطاقة النووية ليست هزيلة فحسب، بل مركزة على القدرة التقنية والاقتصادية ومخاطر الانتشار والاعتبارات الأخلاقية، في غالبيتها. بينما انتبعت كتابات قليلة إلى القضية الجوهرية الخاصة بما إذا كانت البلدان النامية القادرة تقنياً واقتصادياً تستطيع أن تضع إستراتيجية للردع تستند إلى الأسلحة النووية".

كيف حدث انتشار الأسلحة النووية ؟

مرحلة أولى :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول الدول في امتلاك الأسلحة النووية واستخدامها، كما مرّ بنا. وقد بلورت لنفسها "استراتيجية نووية" تقوم على الردع النووي. ولم يلبث الاتحاد السوفيتي السابق أن صنع أسلحته النووية في مطلع الخمسينات، وبلّور استراتيجيته النووية التي تضمنت مفاهيم مختلفة. فالمحللون السوفييت لم يتبنّوا، كما يلاحظ كويشارا، المفاهيم الغربية المتعلقة بإمكان التحكم في استخدام القوة النووية. وقد نُقل عن المحلل الإستراتيجي ج. أرباتوف في نقده لمفاهيم القوة المضادة والهيمنة بالتصعيد "أن فكرة تطبيق قواعد وخطط وقيود مصطنعة باتفاق تبدو فكرة وهمية وغير قابلة للبقاء، فمن الصعب تصوّر أن حرباً نووية، إذا ما انطلقت من عقالها يمكن الإبقاء عليها في إطار القواعد، وأن لا تتطور إلى حرب شاملة." ولم تلبت هذه الإستراتيجية النووية أن شهدت تعديلات منذ إعلان غورباتشيف "إعادة البناء" (البيروسترويكا). وكان الاتحاد السوفيتي تبنّى مبدأ ألا يكون البادئ في استخدام السلاح النووي.

ما أسرع ما لحقت بريطانيا وفرنسا، وصنعتا السلاح النووي. واعتُبرت القوة النووية البريطانية إضافة للقوة النووية الأمريكية. كما اعتُبرت القوة النووية الفرنسية رغم استقلال دورها موجهة هي الأخرى ضد الاتحاد السوفيتي. وبدأت الصين منذ منتصف الخمسينات سعيها لامتلاك الأسلحة النووية. وقامت بأول تفجير عام 1964، فكانت أول قوة تظهر بعيداً عن المعسكرين. وقد لاحظ الاستراتيجيون أن القوة النووية الصينية كانت مكشوفة لخطر الضربة الوقائية بدرجة عالية، ولكنها مع ذلك استطاعت أن تمارس تأثيراً رادعاً ضد الاتحاد السوفيتي، وهكذا أصبح النادي النووي يضم خمسة أعضاء هم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي.

لافتٌ للنظر في هذه المرحلة الأولى من انتشار الأسلحة النووية أن الكيان الإسرائيلي استطاع بدعم من قوى الهيمنة الغربية التي أوجدته أن يمتلك الطاقة النووية ويقوم بأول اختبار نووي عام 1960. وكانت إسرائيل قد بدأت عقب إعلان قيامها بإنشاء مركز أبحاث نووي في معهد وايزمان عام 1949، وكونت لجنة للطاقة النووية عام 1953 وبدأت تعاوناً مع فرنسا عام 1953 لإنشاء مفاعل ديمونا، ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1955 لإنشاء مفاعل سوريك. وقد فصل سيمورم. هيرش الصحفي الأمريكي قصة الأسلحة النووية الإسرائيلية في كتابه "الخيار شمشون" الذي صدر عام 1991. وضمّنه ماكشف عند مُردّخاي فاعنُونو - الفَنّي النووي - لجريدة صَنداي تايمز في 86/10 بعد أن عمل في مفاعل ديمونة بين عامي 77 و85. ويذكر هيرش كيف حصلت إسرائيل على معلومات عن كثير من الاختبارات النووية الفرنسية. كما يذكر كويثارا أن الولايات المتحدة قامت بتدريب 250 عالماً إسرائيلياً بين عامي 1955-1976. وقد انتهى الباحث محمد عبد السلام من دراسته لما كتب عن القوة النووية الإسرائيلية إلى "أن إسرائيل تمتلك اليوم قوة نووية ذات عناصر متكاملة، وقابلة إلى حد كبير للاستخدام في ظل وضع احتكار نووي في المنطقة. وذلك في كتابه "حدود القوة، استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية" الصادر عام 1996.

الأمر نفسه حدث مع النظام العنصري الأبيض في جنوب أفريقيا، الذي استطاع أن يشغل المفاعل الأول عام 1965، والثاني عام 1975، وأن يصل إلى القدرة علي صناعة الأسلحة النووية بين عام 77-79، وإن تعرّض لضغط لم تُعان منه إسرائيل.

نتيجة :

هكذا يتضح لنا أن الدول النووية الغربية الثلاث ساعدت الكيانيين الاستعماريين الاستيطانيين العنصريين، إسرائيل وجنوب أفريقيا، على امتلاك الأسلحة النووية. وذلك انطلاقاً من كونهما قاعدتين للغرب في آسيا

وأفريقيا. كما أن الاتحاد السوفييتي النووي ساعد الصين في فترة مُعيَّنة نووياً ثم لم يلبث أن توقّف. وقد أدّى هذا الانتشار النووي إلى دفع دول أخرى للحصول على الطاقة النووية. وهذا ما وقف أمامه شارلُزُ ماينزُ في حديثه عن الأمن الجماعي في عالمنا بعد "زلزال الخليج" عام 1991 في مجلة فورين بوليسي (العدد 82) حين أبرز "التناقضات التي حفل بها النهج الذي سارت عليه الدول الكبرى الغربية فترة طويلة. ومن أمثلة هذه التناقضات الحقيقة القاسية التي كشفت عنها الأزمة، وهي أنه يستحيل أن يضم الشرق الأوسط دولة نووية واحدة فقط هي إسرائيل".

محاولات منع الانتشار

يمكننا أن نلاحظ في هذه المرحلة من انتشار الأسلحة النووية أن دولاً عدة أخرى بدأت تسعى للحصول على الطاقة النووية مثل البرازيل والأرجنتين في أمريكا الجنوبية والهند والباكستان ومصر في آسيا وأفريقيا. وقد تبنت دول النادي النووي الأولى سياسة العمل على منع انتشار السلاح النووي في العالم. فكان أن عملت على تأسيس وكالة الطاقة الذرية عام 1957 في إطار الأمم المتحدة، لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وللتأكد من أن الأنشطة النووية لا تُستخدم لدعم أية أغراض عسكرية. وكثفت جهودها لإبرام معاهدة "حظر انتشار الأسلحة النووية" التي تم التوقيع عليها في 1968/7/1 وأصبحت سارية المفعول في 1970/3/5. وتلزم هذه المعاهدة الموقعين عليها الذين لم تكن لديهم أسلحة نووية في عام 1968 بعدم السعي للحصول على السلاح النووي. كما تلزم الدول النووية بالألّا تساعد الدول غير النووية في امتلاك هذا السلاح. وتُهيّب بالدول النووية أن تتحرك صوب نزع السلاح النووي.

لقد وقّعت عشرات الدول على هذه المعاهدة، بفعل الجهود الدائبة التي بذلتها الدول الكبرى النووية. ولكن السعي لامتلاك الأسلحة النووية استمر

على صعيد دول لم توقّع، ودول وقّعت. وكان من اللافت للنظر أن سلوك الدول الكبرى النووية المتمثل بإجراء عمليات شاملة للتوسع والتحديث في مستودع أسلحتها النووية جاء مناقضاً لروح المعاهدة. ويلاحظ المختصون أن هذه المعاهدة "أقرت شرعية السلاح النووي، وخلقت جناحاً خادعاً من الأمان. ولم تحقق الأغراض التي حددتها سواء على مستوى المبادئ أو الفعالية أو مصالح الأمن، ومثال ذلك أن عدد الرؤوس النووية ارتفع من أقل من 12000 رأس عام 1968 إلى 55000 رأس بعد عشرين سنة، وأن دولاً غير نووية وقّعت ولم تلتزم فتابعت برامجها النووية"، كما يقول جاسجيت سينج في مقاله "الحرب أو السلام" في مجلة رسالة اليونسكو (1993/10).

استمرت محاولات الدول الكبرى النووية في دوائر الحضارة الغربية لمنع انتشار الأسلحة النووية والإبقاء على احتكارها لهذه الأسلحة، ونجحت في عام 1974 في تشكيل تجمع من الدول المتقدمة تقنياً باسم مجموعة الموردين النوويين، دَوْرُهُ أن يراقب بصورة مركزية نقل التقنية والمعدات. ثم جاء تكوين نادي لندن الذي ضم مجموعة موردين نوويين بعد أن أجرت الهند تجربة نووية في بوخران. وتشكل عام 1986 تجمع مماثل يهدف إلى منع نقل المعارف المتعلقة بالقذائف الكبيرة التي يمكن أن تستخدم في حمل الأسلحة النووية.

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في سعيها لمنع الدول التي تتطلع لأن تدخل النادي النووي، إلى عدد من الطرق لإقناعها بالتخلي عن برامجها، مثل المقاطعة، وقد اعتمدت أحياناً طريقة الضربة الاستباقية مثلما حدث حين عهدت لاسرائيل القيام بضرب المفاعل الذري العراقي "أوزاريك" في 6/6/1981 في غارة "بابلون". ويومها أعلن جيمس رستون في «نيويورك تايمز»، كما أورد أمين هويدي "هذه أول مرة منذ اختراع السلاح النووي نجد فيها دولة تُصرّ على أن من حقها تدمير منشآت دول أخرى تشك في أنها

نووية". وتساءل "ماذا يحدث لو أن كل دول العالم أعطت نفسها الحق في أن تفعل ما فعلته إسرائيل؟" وأشار إلى أن الولايات المتحدة جعلت من نفسها القدوة حين أعلن الرئيس ريغان أنه لا أمل في الوصول إلى حلول وُسْطى مع السوفييت بالتفاوض، فأصبح الأمن يعتمد على استخدام القوة العسكرية". وكانت الولايات المتحدة قد أبرمت في ذلك العام اتفاقاً استراتيجياً مع إسرائيل، جعل أرييل شارون وزير الحرب الإسرائيلي يتحدث عن عدة دوائر تتحرك القوة العسكرية الإسرائيلية فيها لمنع أي برامج نووية أوسعها تمتد من باكستان حتى الأطلسي.

كانت الدول الكبرى النووية في الوقت نفسه ماضية في اعتماد الاستراتيجية النووية وقد شرح إلفايس أدميرال جيرالد ميللر نائب مدير الهيئة التابعة للقيادة المشتركة لتخطيط الهدف الاستراتيجي، في شهادة أمام الكونغرس يوم 18/3/1976 ذلك، موضحاً تطلع بلاده إلى ما وراء البحار أكثر فأكثر للحصول على مصادر القوة الاقتصادية والحفاظ على طرق حرة للتجارة، وأن "الصعوبات سوف تتزايد في المستقبل القريب أمام حماية مصالح الولايات المتحدة فيما وراء البحار بالأسلحة التقليدية، الأمر الذي يجعل التهديد باستخدام أسلحة نووية تكتيكية هو الخيار المُتاح". وهكذا بدأت الولايات المتحدة بإنشاء قوة انتشار سريع منذ عام 1980 نصبت لها قيادة خاصة عام 1983 وزودتها بطائرات استراتيجية من طراز ب 52 مزوَّده بصواريخ كروز التي تحمل رؤوساً نووية، وبحاملات طائرات وغواصات تحمل أسلحة استراتيجية نووية وبمدافع للمشاة تطلق أسلحة نووية تكتيكية. ولم يلبث حلف الأطلسي أن شكّل بعد زلزال الخليج عام 1991 قوة انتشار سريع مماثلة، وأعلنت بريطانيا على لسان وزير دفاعها في 11/93 أن من الأهمية بمكان أن يكون لدى المملكة المتحدة القدرة على القيام بضربة نووية محدودة "تؤكد عزمنا على حماية مصالحنا بحسم". ثم قررت روسيا بدورها تشكيل قوة انتشار سريع خاصة بها، والتخلي عن المبدأ الذي كان الاتحاد

السوفييتي يتبناه، القاضي بالألا يكون البادئ باستخدام السلاح النووي.
(رسالة مركز التنسيق لنزع الأسلحة النووية).

فشل في محاولات منع الانتشار

لم تُثنِ محاولات الدول الكبرى النووية منع انتشار السلاح النووي دولاً عدة عن سعيها لامتلاكه. وقد توافر لبعض هذه الدول وجود حافز لديها وقدرة تكنولوجية. وثبت، كما يلاحظ كويشارا، أن الحافز أدى إلى الحصول على القدرة التكنولوجية. وكان أمامها ثلاث خيارات هي تطوير هذه القدرة، والبدء في إنتاج الأسلحة سراً، أو الشروع في إنتاجها علانية، ولكل من هذه الخيارات مغانمها ومغارمها. وكان نصب عين كل هذه الدول تحقيق الاستقلال الذاتي الاستراتيجي الذي هو السبيل لجعلها قوة كبرى مستقبلاً، وذلك عن طريق امتلاك السلاح النووي. واعتبرت هذه الدول أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تمثل قيداً غير محتمل لسيادتها. والواقع كما تقول دومينيك دافيد في مقالها "كيف يتسنى نزع السلاح؟" في مجلة رسالة اليونسكو (93/10) "كيف يمكن منع هذه البلاد من أن تظن أن الغربيين يكتشفون أخطار انتشار الأسلحة وهم ينتجونها؟ وكيف يمكن تبرير صورة البلاد الغنية التي تعتبر الذرة مفيدة لها، وهي تحرمها على الآخرين؟" وقد جاءت التفجيرات الهندية والباكستانية لتؤكد قصور معاهدة عدم الانتشار التي تمّ تمديدتها لأجل غير نهائي في عام 1995. ومرة أخرى تردد وصف المعاهدة بأنها غير عادلة لكونها أعطت الدول الكبرى النووية احتكار عضوية النادي النووي، ولأنها تخضع للانتقائية والمعاملة المزدوجة والكيل بمكيالين. فبينما تهدد واشنطن دولاً تخالفها باستخدام القوة ضد برامجها النووية تغض الطرف عن ترسانة إسرائيل النووية. كذلك واجهت معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية التي جرى توقيعها عام 1997 تحديات

حين خالفتها الصين وفرنسا وأجريتاً تجارب نووية. وقد رفضت بعض الدول التوقيع على التمديد اللأنهائي للمعاهدتين، وطالبت بأن تتعهد الدول الكبرى النووية بوضع برنامج زمني محدد المراحل للنزع الشامل للأسلحة النووية على المستوى العالمي. (هشام جَعْفَر : "الانتشار النووي في شبه القارة الهندية"، فلسطين المسلمة 98/7).

شهدت هذه المرحلة في انتشار الأسلحة النووية مباحثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تحت شعار نزع السلاح. وتم إعلان اتفاق في المبادئ بينهما في 87/9 للقضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية (من 1000 إلى 5000 كجم) والقذائف القصيرة المدى (من 500 إلى 1000 كجم). مع أن هذا الاتفاق يؤثر فقط على 4٪ من مخزون الدولتين النووي، إلا أنه كان ذا أهمية كبيرة على حد قول راجا موهان في مجلة "التحليل الاستراتيجي" (مجلد 11، 88/1)، لأنه أول اتفاق عالمي لتخفيض الأسلحة النووية، بينما اقتصرتا الاتفاقات السابقة على وضع حدود قصوي مرتفعة للترسانات النووية. وقد اعتبره البعض من الداعين لتحديد الأسلحة مجسداً لنهج نزع السلاح. وفتح هذا الاتفاق الطريق أمام سلسلة من اتفاقات نزع السلاح في أوروبا، استفادت من زلزال أوروبا الشرقية عام 1989. وهكذا تم التوصل إلى اتفاقية ستارت START عام 1991 التي جرى تعديلها في لشبونة في 1992/5، ووافقت فيها روسيا والولايات المتحدة وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان على خفض نصف الأسلحة النووية الاستراتيجية في الولايات المتحدة وبلاد الاتحاد السوفييتي السابق، (أندريه زاجورسكي في مقاله "أوروبا بعد الحرب الباردة" في رسالة اليونسكو 1993/10م). وقد اعتبر البعض هذه المعاهدة بأنها إيذان باعتماد الأمن الدولي على الحوار السياسي بدلاً من الاعتماد على الأسلحة ذاتها كما يقول جاسجيت سنج. وبقي بعض آخر على تشاؤمه. وعلى كل حال فإن العالم بدأ يشهد مرحلة ثانية على هذا الصعيد.

مرحلة ثانية :

إذا كان هذا الاتفاق قد آذن بخفض الأسلحة النووية في أكبر ترسانتين نوويتين في العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت ناشبة بين صاحبهما على مدى أربعة عقود ونصف فإن حركة انتشار هذه الأسلحة تسارعت في مناطق أخرى في عالمنا. ولقد تتبع ليونارد سبكتور هذه الحركة في منطقة الوطن العربي ودائرته الحضارية الإسلامية في مقاله "الانتشار النووي في الشرق الأوسط" بمجلة أورييس (ربيع 1992)، فلاحظ أن فصلاً جديداً في تاريخ المنطقة النووي بدأ مع عام 1991، "مع تحوّل بؤرة الانشغال بالانتشار الاقليمي بصورة مثيرة". وعرض المقال لمعلومات أوردها كاتبه عن العراق وإيران وسوريا والجزائر وليبيا، ثم عن إسرائيل التي قال عنها سيمور هيرش في كتابه "الخيار شمشون" أن ترسانتها "أكبر كثيراً وأكثر تقدماً مما توحى به التقديرات. ووقف سبكتور أمام ما سماه "عجز الوكالة الدولية للطاقة النووية" عن اكتشاف انتهاكات الدول لاتفاقية الحظر. وتوقع أن تنجح الوكالة بعد زلزال الخليج في الرقابة على هذه الدول إذا حسنت من رقابتها، باستثناء إسرائيل التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. ولقد أوضح مدير عام الوكالة د. محمد البرادعي في حديث له مع جريدة الأهرام يوم 1999/3/2 بين يدي زيارته للمنطقة "أن نظام منع الانتشار النووي نظام فعال ومتطور. وقد التزمت أكثر من 180 دولة قانوناً بعدم صنع الأسلحة النووية. وعن طريق صلاحياتي التي منحها لي المؤتمر العام للوكالة نقوم ببذل الجهد الممكن لتحقيق تقدم فيما يتعلق بتطبيق نظام الضمانات الشامل على جميع المنشآت في الشرق الأوسط كخطوة نحو إنشاء منطقة الشرق الأوسط المنزوعة الأسلحة النووية، أو بتوسيع هذا المفهوم ليشمل أسلحة الدمار الشامل". وحين جرى سؤاله عن الواقع القائم حاول أن يبين أن هناك اتفاقاً بين الأطراف بما فيها إسرائيل على أهمية إنشاء هذه المنطقة، ولكن الخلاف هو حول التوقيت، فبينما ترى الدول العربية أن نزع السلاح خطوة بناء ثقة

يمكن أن تساعد على بلوغ السلام، ترى إسرائيل، على العكس من ذلك، أنها تأتي بعد التوصل إلى السلام، هو ذلك السلام المفروض في ظل انفرادها بامتلاك السلاح النووي. وانتهى إلى القول "ولذلك لا أستطيع أن أقول إنني حققتُ تقدماً كبيراً في هذا المجال... ولا أتوقع تحقيق تقدم سريع في هذا المجال قبل أن تعود عملية السلام إلى مسارها الطبيعي ويبدأ الحوار المقطوع حالياً مرة أخرى".

لقد بدأت ملامح هذه المرحلة الثانية في انتشار الأسلحة النووية بالتجلي خلال العامين الأخيرين 98 و 99، سواء على صعيد الدول الكبرى النووية، كما رأينا، أو على صعيد دول أخرى تسعى لامتلاك هذه الأسلحة، أو على صعيد وكالة الطاقة النووية. ويبقى أن نشير إلى أن بعض الدول آثرت التخلي عن محاولة السعي لدخول النادي النووي والتركيز على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مثل البرازيل والأرجنتين في أمريكا الجنوبية ومصر في الوطن العربي. وقد قامت مصر مؤخراً بشراء مفاعل أبحاث نووي جديد من الأرجنتين تم افتتاحه عام 1998. وهي تعمل على توظيف الطاقة النووية في مجالات الطب والزراعة وتوليد الكهرباء. وقد ورد في تحقيق لجريدة أخبار اليوم في 1999/3/27 "أن لدى مصر 170 عالماً في مجال الطاقة النووية يعملون في الوكالة الدولية" ومصر إحدى الدول المؤسسة للوكالة منذ عام 1957.

لا يزال التوجه لامتلاك الأسلحة النووية قوياً في عالمنا بين دول كثيرة. وقد جاءت التفجيرات في شبه القارة الهندية في ربيع 1998 لتلفت الأنظار إليه مرة أخرى. ولا تخفي هذه الدول دوافعها للسير في الطريق النووي مبرزة دافع "الأمن"، ونصب عين كل منها ارتفاع المكانة الإقليمية والدولية. وتشير التقارير حول نشاط هذه الدول النووي إلى أن بعضها حصل على تقنية نووية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتسرب بعض ما لديه منها. والجديد

الذي يتردد الحديث عنه في هذه المرحلة الثانية من انتشار الأسلحة النووية هو احتمال وصول أنواع من الأسلحة النووية الخفيفة إلى أيدي منظمات غير حكومية.

نتائج :

مجموعة نتائج نخلص بها من هذه التأملات في انتشار الأسلحة النووية في عالما، نذكر منها أن انتشار هذه الأسلحة ما زال قائماً، هو مستمر على قدام وساق، رغم محاولات الدول الكبرى النووية منعه حفاظاً على احتكارها عضوية النادي النووي، وأن هذه المحاولات نجحت في إقناع بعض الدول بالتركيز على استخدام الطاقة النووية في الطرق السلمية؛ وأن الدول الغربية النووية استثنت المستعمرين المستوطنين العنصريين في إسرائيل وجنوب أفريقيا من محاولات المنع ومكنتهم من امتلاك الأسلحة النووية؛ وأن هذا المعيار المزدوج عامل فاعل في الانتشار. وقد أشار الجنرال هيگ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إلى ذلك في حديثه مع محمد سلماوي المنشور في «الأهرام» يوم 1999/2/22 قائلاً "دعني أقل لك بصراحة إن السياسة الأمريكية الحالية في هذا الشأن يشوبها بعض السذاجة. فالتصور أننا عن طريق الابتزاز والحصار والمقاطعة سيُمكن أن نقضي على أسلحة الدمار الشامل هو تصور غير سليم، وينم عن جهل بالدوافع التي توجد وراء رغبة الدول في الحصول على هذه الأسلحة". ومن بين هذه النتائج أيضاً أن محادثات نزع السلاح النووي بين واشنطن وموسكو أثمرت تحقيق خطوة على طريق الحد من سباق التسلح النووي. ويرى جان كلين في مقاله "منطق جديد مطلوب" في رسالة اليونسكو 93/10 "أن الأمريكيين والروس حققوا مكاسب من التشاور على مدى عشرات السنين، وأنه ليس لدى أي منهم أي قصد في التخلي عن هذه المكاسب، ويبقى أن نعرف ما إذا كان في المستطاع تنفيذ نزع السلاح النووي تنفيذاً مرضياً في ظل تقطيع أوصال الاتحاد السوفييتي

السابق وما نشأ عنه من صعوبات، ونتيجة أخرى هي وجود رابطة قوية بين عدم الاستقرار والانتشار وعدم الاستقرار. هذا ناجم عن عدم تماثل الإمكانيات التي يراها الإستراتيجيون. المشكلة الأساسية تكمن في موضوع الأسلحة النووية، في ظل الارتباب القائم بين الدولة، مما يساعد على الانتشار، كما لاحظ "سنج" في مقاله الآنف الذكر.

نتيجة أخيرة تتصل بموضوع هذه الدورة، وهي أن انتشار السلاح النووي لم يكن عامل ردع فعال على صعيد الصراعات الإقليمية. فقد نشبت حروب عدة بين الهند وباكستان رغم معرفة كل منهما بقدرات الآخر النووية. وخاضت مصر وسوريا حرب رمضان عام 1973 ضد إسرائيل الحائزة على السلاح النووي، بغية تحرير أراضيها. ولا تزال المقاومة في فلسطين وجنوب لبنان مستمرة ضد المحتل الإسرائيلي ولا تخشى الرادع النووي. وها هي حرب تنشب في البلقان في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في أوروبا رغم وجود الرادع النووي. ثم هاهي الأسلحة الكيماوية والبيولوجية تنضمّان إليه فيما يُعرف بأسلحة الدمار الشامل، وامتلاكهما أقل تكلفة.

ألا يتضح لنا بجلاء في ضوء ما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت باستخدام السلاح النووي حين دمّرت هيروشيما وناغازاكي واعتمدت هذا السلاح في استراتيجيتها تتحمل مسؤولية خاصة في انتشاره، لم تلبث أن شاركتها فيها روسيا وبريطانيا وفرنسا ؟

ثالثاً : تأملات في مستقبل الأسلحة النووية

يبدو لمتشوّفي المستقبل من الإستراتيجيين أن مطلع القرن الحادي والعشرين الميلادي سوف يشهد تزايداً في انتشار الأسلحة النووية، وولادة واقع جديد على هذا الصعيد نضج الحملُ به في المرحلة الثانية من الانتشار. ويمكن أن نميّز بين ثلاث دوائر فيه.

الدائرة الأولى تضم أعضاء النادي الدولي الأول في دائرة الحضارة الغربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع كما رأينا أن يستمر التفاوض بين الولايات المتحدة وروسيا في هذه الدائرة للحد من الأسلحة النووية وتطوير ما تم إبرامه من اتفاقيات تتعلق بمخزونهما وبالأسلحة النووية في العالم بعامة. ونستذكر هنا ما أوردناه من حديث جان كلين. وواضح أن هذا التوقع يخضع أثناء كتابة هذه السطور في ربيع 1999 لاختبار صعب في أزمة قُوصوة كُوسوفا، تظهر نتائجه في الأيام القادمة... وها هي وكالات الأنباء تنقل أخبار انعقاد قمة حلف الأطلسي وبلورتها المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف يوم 1999/4/25 في واشنطن، ثم انعقاد مجلس الأمن الروسي وتأكيد الرئيس يلتسين مجدداً "أن السلاح النووي يشكل العنصر الأساسي للأمن القومي الروسي. وقد أرجأ مجلس الدوما الروسي النظر في التصديق على معاهدة "ستارت" START الموقعة عام 1993 التي تقضي بتخفيض أمريكا وروسيا أسلحتهما النووية إلى النصف.

الدائرة الثانية تضم مساحة كبيرة من آسيا فيها عدد من الدول. وقد تناولتها ببحث مستفيض "تيريز ديلبش" في دراستها الآتفة الذكر "تحذير مبكر من آسيا" ورجعت إلى العديد من المراجع التي تعكس وجهة النظر الغربية. وانتهت من جولة استكشاف النشاط النووي في أنحاء آسيا إلى "أن الأنفاق العسكري هناك زاد بنسبة 38٪ في السنوات العشر الماضية، بينما نقص في أوروبا وأمريكا وروسيا، وأن تايوان واليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند كانت في الفترة من 92 إلى 96 بين العشر الدول الأكثر استيراداً للسلاح. وقد لاحظ البعض أن أزمة شرق آسيا الاقتصادية قللت لفترة استيراد السلاح ولكنها لم توقفه. وانتهى ذلك التفكير الماضي حول الأسلحة النووية الذي حصرها في العلاقات الأمريكية السوفيتية بحكم أن الاستراتيجية النووية كانت تحدد في هذا السباق. ولكن هذا لم يعد مناسباً لتحليل المستقبل النووي". وترى ديلبش أن الاستقرار في عالم الغد سوف

يعتمد على العلاقات بين خمس أمم أسيوية من بينها اليابان والهند. وكان كويشارا الهندي قد نبّه مبكراً إلى الالتفات لما يجري في الدول النامية.

الدائرة الثالثة تضم ديار الحضارة الإسلامية التي أقامت قوى الهيمنة الغربية في وسطها الكيان الإسرائيلي الاستعماري الاستيطاني العنصري وزوّده بالأسلحة النووية. وتشهد هذه الدائرة قيام الولايات المتحدة بممارسة أشد الضغوط على بعض الدول فيها لمنعها من امتلاك الأسلحة النووية، كما رأينا، بينما تتابع دعم انفراد إسرائيل لتحتفظ بوضع الاحتكار النووي. وقد أدّى هذا التناقض إلى أمرين: أولهما استمرار سعي بعض الدول لامتلاك السلاح النووي رغم كل الضغوط، "لأنه يستحيل أن يضم الشرق الأوسط دولة نووية واحدة هي إسرائيل" كما قال ماينز. والآخر هو انعطاف منظمات غير حكومية، منا حركات تحرير تقاوم من أجل نيل حقوقها ومنها منظمات أرهابية تعتمد الأرهاب، إلى الحصول على بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل ومنها ما هو نووي خفيف. وكل من الأمرين يستحق وقفة تأمل.

وقفة تأمل أمام "إسرائيل النووية"

كثيرة هي الكتب والدراسات والبحوث التي تناولت الأسلحة النووية الإسرائيلية، منها ما ظهر في الغرب، وما ظهر في إسرائيل، وما ظهر في المنطقة العربية. وقد عرضت لتاريخ إسرائيل النووي منذ إقامتها عام 1948، ولبناء القوة النووية الإسرائيلية وتطويرها، ولبنيتها الأساسية، وتقديرات ما لديها من المخزون النووي، والسياسة النووية الإسرائيلية، والدوافع، ومحددات الاستخدامات، والأثر.

لافت للنظر أن إسرائيل اعتمدت سياسة "الغموض" فيما يخص امتلاكها هذه الأسلحة. وقد حرصت على إحاطة استراتيجيتها النووية بالشك. وحين ألّف أمين هويدي كتابه "الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي" عام 1983 وعرض لمزايا الرادع النووي الإسرائيلي وعيوبه،

خصّص فصلاً للإجابة عن سؤال : هل لإسرائيل القدرة النووية؟ أورد فيه "الشواهد التي تؤيد، والشواهد التي تنفي، ونظر في موقف القوتين العظميين من احتمال استخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط". وانتهى إلى أن "حيازة إسرائيل لقدرة نووية من نوع ما موجودة وأكيدة" وعلى العرب التعامل مع إسرائيل على أنها دولة نووية" وناقش "لماذا الردع بالظن؟" وأشار إلى احتمال أن يكون "الابتزاز" من دوافعه، و"التخويف عن طريق التهويش"، وردّ فعل القوتين العظميين، وتجنّب التفتيش الرسمي.

ويبرز السؤال اليوم : هل بقي هناك شك في امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية بعد فيض المعلومات التي تناولته؟ إن أحدث التصريحات الرسمية الإسرائيلية لا تكاد تُبقي مثل هذا الشك. فهذا شيمون بيريز يكرر في تصريح له يوم 1995/12/22 رفض تحديد ما إذا كانت إسرائيل تمتلك أسلحة نووية أم لا، ويكتفي بترديد المقولة الإسرائيلية التي دأب قادة إسرائيل على ترديدها، وهي "أن إسرائيل لن تكون أول من يدخل سلاحاً نووياً إلى المنطقة". ولكنه يقول في التصريح نفسه : "سنتخلى عن الخيار النووي إذا أعطونا السلام". وأوضح أن السريّة التي تحيط بالبرنامج النووي الإسرائيلي أفادت في خلق عامل الردع المطلوب لدى الدول العربية. («الحياة» 1995/12/23). وتتالت تصريحات بيريز في الأعوام الثلاثة الأخيرة لتؤكد على "الردع بالظن" وأن إسرائيل طوّرت السلاح النووي من أجل السلام. وتتالت تصريحات باراك بأن سياسة إسرائيل النووية لن تتغير. وقد صرّح نتنياهو للإذاعة الإسرائيلية في 1996/1/26 برفضه التخلي عن قدرات إسرائيل الخاصة النووية والكيماوية والجرثومية، حتى لو وقّعت الدول العربية على معاهدة سلام.

واضح اليوم أن لهذه السياسة الإسرائيلية دوافع عدّة، أوجز محمد عبد السلام في كتابه السالف الذكر اتجاهاتها باتجاه هستريا الأمن، واتجاه الردع الشامل، واتجاه الهيمنة الإقليمية وممارسة الإكبار، واتجاه الاستخدام القتالي، واتجاه المكانة السياسية واستعراض القوة. ولكن هناك في الوقت

نفسه محددات لاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية، هي طبيعة الإستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل التي باعتمادها الغموض لا تستطيع استخدام السلاح النووي إلا ملجأً أخيراً، وإدراك الدول العربية لعناصر هذا السلاح النووي الإسرائيلي واستخداماته، والقيود الدولي على استخدام إسرائيل أسلحتها النووية ضد الدول العربية، وامتلاك الدول العربية أسلحة تدمير شامل غير نووية.

لقد أدت هذه السياسة الإسرائيلية النووية إلى ازدياد التطلع لدى بعض دول المنطقة لامتلاك السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل بعامة، كيميائية وبيولوجية. وأدى هذا إلى مزيد من القلق في الأوساط الإسرائيلية، عبر عنه إفرائيم أنبار في دراسته "استراتيجية إسرائيل" الصادرة عن مركز بيكين/ السادات بجامعة بار إيلان في 98/11 بقوله "إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ليس فآل خير بالنسبة للشرق الأوسط، فإضافة رؤوس كيميائية إلى الكثير من الترسانات العربية إضافة إلى الرؤوس البيولوجية هي أسباب إضافية للقلق في إسرائيل. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تزود مواطنيها بمجموعة من التجهيزات الدفاعية السلبية ضد هجمات بيوكيميائية". ويرى أنبار أن محاولات العراق وإيران المستمرة للحصول على أسلحة نووية هي الكابوس الإستراتيجي الإسرائيلي الأكبر، لماذا؟ لأنه يريد أن تبقى إسرائيل محتكرة السلاح النووي، وهو يجاهر بهذا المنطق الإسرائيلي قائلاً: "إن تفوق إسرائيل النووي هو عنصر هام في رزمة الردع. وامتلاك دول أخرى للسلاح النووي من شأنه أن يزيد في فرص اندلاع صراع عربي إسرائيلي في المستقبل. "كما أنه يجاهر أيضاً بإعلان أن إسرائيل أدخلت مؤخراً مقاتلات إف 151 القادرة على حمل حمولة كبيرة لمسافة طويلة" وأن قياداتها السياسية تحاول تركيز الانتباه الدولي على برنامج الصواريخ الإيراني، وتهدد بفرض عقوبات على الشركات الروسية التي تنقل تكنولوجيا حساسة إلى طهران.

لقد شهدت إسرائيل بعد زلزال الخليج احتدام جدل في داخلها حول الخيار النووي الإسرائيلي في ظل "النظام العالمي الجديد" الذي أعلنه الرئيس بوش. فكان هناك من يبنون الحفاظ على الاحتكار الاسرائيلي للخيار النووي، استمراراً لما سبق، وظهر رأي يفضل تجريد المنطقة من الأسلحة غير التقليدية على استحياء، وبرزت مدرسة ثالثة تسلّم بتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة نووية تُوجد ميزان قوى تكفله عملية السلام. وقد شرح يورام نمرود في مجلة «سكيراه حودشيت» صيف 1992 الصادرة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية وجهات النظر في هذا الجدل، وكيف تبنت إسرائيل مبدأ بيكين القاضي بتدمير المفاعلات النووية في دول المنطقة، ثم تعهدها رسمياً بعد التهديد الأمريكي ألا تقوم في المستقبل بتدمير مفاعلات نووية تخضع لإشراف وكالة الطاقة الدولية عام 1985، ثم كيف دعا بنيامين نتنياهو في صيف 1990 حين كان نائب وزير الخارجية إلى بناء نظام يحول دون الديكتاتوريات والدول "الخارجة عن القانون" حسب المصطلح الأمريكي وبين الحصول على أسلحة نووية. وواضح أن هذا الجدل انتهى بتغلب الرأي الإسرائيلي التقليدي باحتكار السلاح النووي، والاستمرار في تخزين أسلحة الدمار الشامل، لتوفير رزمة الردع الإسرائيلية. وقد انتهى هارولد هاو في مقاله "إسرائيل تعيد النظر في سياسة الردع النووي" بمجلة «جينس إنتلجانس ريفيو» 98/10 إلى "أن الأجواء المتغيرة في الشرق الأوسط تقتضي من إسرائيل مراجعة استراتيجيتها النووية. ويتوقع أن تعدل سياساتها النووية بحيث تكون ذات طبيعة أكثر استراتيجية وأكثر استجابة للتهديدات النووية".

إن قيام إسرائيل بتعديل سياساتها النووية سوف تكون له آثار على مصير مفاعل ديمونة، كما يتوقع هارولد هاو. وقد كشف في مقاله أنه بعد خمس وثلاثين سنة على تشغيل هذا المفاعل "يسود قلق متزايد في دوائر الحكومة الإسرائيلية بشأنه، وبأنه لم يعد قادراً على تلبية احتياجات الترسانة

النووية المتزايدة". وهو ينقل عن تقارير داخلية صدرت عن المفاعل أنه "يعاني من أضرار وأعطال حادة نتجت عن انبعاث النيوترون من قلبه. كما أن استمرار الإشعاع غير التركيب الذري للمفاعل، فأصبحت الأعمدة المعدنية هشة ومغطاة بالرواسب، وهناك جدل محتدم حول ما إذا كان من الواجب إغلاقه برمته قبل أن تحل به كارثة". ولا تقف مخاطره عند هذا الحد بل تتجاوزه إلى ما يسببه من تلوث كشفته الأقمار الروسية عام 1989. وقد قاضى عدد من الفنيين العاملين في المفاعل وأسرههم الحكومة بسبب أمراض أصابتهم من جراء حوادث وقعت فيه. وتظهر الصور المنطقة المحيطة به "قاحلة بشكل غير طبيعي". وحكى هاو في مقاله عن مادة التريتيوم اللازمة لصناعة القنابل النيوترونية، كما تحدث عن صواريخ «أريحا»، الموجودة في منطقة زكريا، ومدى الصاروخ خمسة آلاف كيلومتر، وهو يوجه برادار. وقد جرى إعداد مخابئ لها. ومع ذلك يتوقع الخبراء التواء الأنفاق عند حدوث انفجار نووي أرضي. "وطالما لا يمكن إطلاق تلك الصواريخ من داخل مخابئها الأرضية فستبقى عرضة لهجمات الصواريخ المعادية حين تخرج من مخابئها إلى سطح الأرض. وهكذا تتجلى مخاطر حوادث الترسانة النووية، تماماً مثل مخاطر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. ولا تزال كارثة طائرة «العال» الإسرائيلية التي تحطمت فوق إحدى ضواحي أمستردام بهولندا في عام 1992، وأدت إلى مصرع ثلاثة وأربعين شخصاً وأصابة الكثيرين بأمراض مزمنة، ماثلة أمامنا. وقد كشف تحقيق برلماني هولندي في 98/10 أن الطائرة كانت تحمل مواد أساسية لإنتاج غاز الأعصاب الفتاك «سارين» من الولايات المتحدة. وكانت هذه المواد مخصصة للاستخدام في المعهد البيولوجي في «ناس شيونا» قرب تل أبيب ويعمل علماء هذا المعهد على بحوث لإنتاج غازات سامة وتطوير جراثيم وفيروسات ومواد تسبب الشلل المؤقت.

بقي أن نذكر في وقفة التأمل هذه أمام "إسرائيل النووية" أن جلّ الدراسات التي صدرت عنها انتهت من خلال دراسة الواقع إلى أن السلاح

النووي الإسرائيلي لم يكن فعّالاً كعامل ردع على المستوى الإقليمي بالنسبة للدول، وبالنسبة للمقاومة الساعية إلى التحرير على حد سواء. وهذا ما توصل إليه أمين هويدي من دراسته حين قال: "ونحن من أنصار الرأي الأخير وهو أن الرادع النووي لن يفرض الاستقرار المنشود"، و"الاستقرار الإقليمي لن يتحقق في ظل مظلة نووية أو مظلة تقليدية"...، "إن الاستقرار الحقيقي في المنطقة له جناحان: توازن القوى وتوازن المصالح. إذ طالما غابت الاتفاقات العاقلة التي تحقق العدالة للجميع فإن فرض الاستقرار مستحيل ويصبح الاستقرار الظاهري المفروض منطلقاً لإعادة ترتيب الأوراق وحشد الامكانيات لبداية صراع جديد". وقد انتهى محمد عبد السلام في دراسته إلى أن "من المتصور أن العامل النووي لم يمارس تأثيراً أساسياً على مسار وتحولات الصراع العربي الإسرائيلي منذ ظهوره أواخر الستينات حتى عام 1991، واقتصرت تأثيراته على إحداث بعض الآثار النفسية العامة". وذلك لعوامل خاصة بطبيعة القوة النووية وعوامل خاصة باستخداماتها.

إن عدم فعالية الردع النووي الإسرائيلي إقليمياً، يكون عاملاً في تحديد السلوك الإسرائيلي مع عوامل أخرى. وهذا العامل يتأثر بالمناخ السائد في المجتمع الإسرائيلي وتذبذبه بين الانتشار بنجاح غطرسة القوة أحياناً والإحباط لفشلها أحياناً أخرى، الأمر الذي يحمل في طياته خطراً على المجتمع والمنطقة، وذلك بما يمكن أن تُقدم عليه قيادات إسرائيلية عاجزة عن الحوار أسيرة غطرسة القوة في ظل تذبذبه بين الانتشاء والإحباط. وقد نبّه الجنرال أندريه بوفر في كتابه الآنف الذكر أنه في "ظل الانتشار النووي سيكون المصير في أيدي أناس قلة منهم جديرون بحمل هذه المسؤولية الثقيلة. إن افتراض الجنون بين هؤلاء الرجال شيء متوقع، والأكثر توقعاً وإقلاقاً هو عدم المعرفة... ولا بد من الحذر من وضع أعواد الثقاب في أيدي الأطفال". ونضيف: "وفي أيدي العنصريين الذين تعميهم عنصريتهم عن مبدأ العدل فيظغون ولا يقبلون لغيرهم ما ارتضوا لأنفسهم". وهذا التحذير موجه

في المقام الأول إلى قوى الهيمنة في الغرب التي ذهبت بعيداً في تمكين الكيان الإسرائيلي من امتلاك السلاح النووي. ويقدم لنا جوناثان ماركوس في دراسته "سياسة الدفاع الإسرائيلية في مفترق طرق إستراتيجي" المنشورة في «واشنطن كوارترلي» في شتاء 1999 فكرة عن المناخ السائد في إسرائيل اليوم "فالإسرائيليون بدأوا ينظرون إلى أمنهم "الوطني" بطريقة جديدة" بفعل عوامل داخلية وخارجية وتهديدات. "وإسرائيل بعد خمسين عاماً تضم مجتمعاً حقق إنجازات عظيمة، ولكنه أيضاً حافل بتناقضات عظيمة". وقد "أصيبت القوات المسلحة الإسرائيلية بعدد من التراجعات التي تشير إلى وجود توعك أوسع فيها". وها هي "العلاقة بين واشنطن وإسرائيل واقعة اليوم تحت ضغوط جديدة". وها هي "الانقسامات حول عملية السلام والانسحاب من الأراضي تكسر الأجماع "الوطني" ". و"إسرائيل اليوم واقعة تحت تغييرات غير مسبوقة اجتماعية واقتصادية وجيلية". وقد انتهى ماركوس من دراسته إلى "أن إسرائيل كانت ترى تقليدياً سياستها الدفاعية وفق شروط عسكرية واسعة ضمن مفهوم "درع داود" الذي يحمي الدولة اليهودية. ولكنها في المستقبل ربما تكون أحوج إلى "حكمة سليمان" لأن القوة العسكرية ستصبح عنصراً واحداً بين عدة عناصر في استراتيجية البلد الأمنية. "ولكن هل يدرك نتّياهو وقادة الاستيطان العنصريون هذه الحقيقة، وهم لا يفتأون يهربون من حقائق مواجهة الواقع بوهم غطرسة القوة، وفرض "سلامهم" الخاص الجائر من خلال قهر العرب وإذلالهم، كما شرح نتّياهو تفصيلاً في كتابه "مكان تحت الشمس"، وكما تكشف برامج الأحزاب الصهيونية في الانتخابات الجارية؟

الانتشار النووي والإرهاب

إنّ تشوّف مستقبل انتشار الأسلحة النووية في عالمنا، يشمل الوقوف أمام انعطاف منظمات غير حكومية إلى الحصول على بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل، ومنها ما هو نووي خفيف. وبعض هذه المنظمات موجود في دول نووية، وتصفها حكومات هذه الدول بأنها "منظمات أرهابية". وقد أثارَت مجلة سيريفايثال في شتاء هذا العام الموضوع وفتحت ملفّه أمام عدد

من الخبراء. وكان أحد هؤلاء الخبراء في مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ريتشارد فالكينراث، قد كتب في خريف 1998 في المجلة مقالاً بعنوان "مواجهة الإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي" طرح في احتمال حدوث هجوم إرهابي يستخدم الأسلحة الثلاثة ذات التدمير الشامل، وأوضح "أن هذا الاحتمال، مع كونه ضئيلاً، يمكن أن تكون له تأثيرات مدمرة على المجتمع المستهدف". ووضع فالكينراث هذا التهديد بين "أكثر التحديات الأمنية الوطنية التي تواجه الديموقراطيات الليبرالية الحديثة".

كان لافتاً للنظر أن السينما في هوليوود تناولت هذا الموضوع في فيلم حديث، وهي ليست بعيدة عن المؤسسات الأمنية الأمريكية. وقد عالج فيلم «الصخرة» قصة جنرال أمريكي قدير أصابه إحباط شديد من إهمال المسؤولين لما لحق بجنوده في حرب الخليج الثانية من آثار الأسلحة الكيميائية فقرر الانتقام، وجمع بعض الموالين الأكفاء واحتلوا مخزناً للأسلحة الكيميائية في جزيرة صخرية ووجهوا صواريخ محملة بها لأهداف أمريكية. ويتم إفشال المحاولة بعد لأي على الطريقة "الهوليوودية". وواضح أن أحد أهداف الفيلم هو التوعية بمثل هذا الاحتمال. وقد علّق كارل هينز كامپ من ألمانيا على مقال فالكينراث بأنه على حق في لفت الانتباه للعلاقة المزعجة بين الإرهاب والأسلحة الدمار الشامل، وأخذ على صنّاع السياسة الغربيين تجاهلهم لهذا الخطر الذي يمثل تهديداً يقوم به فاعلون غير حكوميين يستطيع أن يوقع إصابات كثيرة بين السكّان المدنيين. ويرجّح هذا الخبير الذي يرأس وحدة البحث بالسياسة الخارجية الأمنية في مؤسسة كونراد أديناور، أن هذه المنظمات غير الحكومية تفضّل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على النووية، وينتهي إلى أهمية لفت الانتباه لما تمثله من تحدٍّ حقيقي. وقد علّق جوزيف بيلات، وهو باحث بريطاني، مشيراً إلى الهجوم الذي قامت به منظمة «أر إم شيمنريكيو» اليابانية بالغاز الفتاك في طوكيو في 95/3، وهجوم تفجير «أوكلاهوما سيتي» في الولايات المتحدة، مبيّناً جوانب القوة والضعف في أطروحة فالكينراث، ومنتهاياً إلى أنها تمثل إسهاماً

في بناء إستراتيجية مضادة للإرهاب. وعلقت جيسيكا شتيرن مؤلفة كتاب "الإرهابيون الآخرون" "The Ultimate Terrorists" من مجلس الشؤون الخارجية بواشنطن بأن التهديد حقيقي وهو يتطلب استخبارات أفضل وتحليلاً دقيقاً واستجابة عذره دون التسرع في إطلاق الأحكام. وجاء تعقيب فالكينراث مبيناً أن التهديدات غير معروفة وتتطلب سياسات فطنة.

قصدنا من هذا العرض السريع لملف مجلة سيرقائقال أن نكون فكرة عن احتمال انتشار الأسلحة النووية في أوساط منظمات غير حكومية، في الدول النووية نفسها، وفي خارجها؛ وكيف يقارب استراتيجيون غربيون هذا الموضوع. والحق أن هذا الاحتمال قائم منذ زلزال أوروبا الشرقية وانهايار الاتحاد السوفيتي السابق. وقد نقلت وكالات الأنباء أخباراً كثيرة عن تسرب معلومات نووية سوفيتية وأسلحة خفيفة أيضاً. ويذكر لي صديق مسؤول حين علم بعكوفي على الكتابة في هذا الموضوع أنه فوجئ، وهو يشغل منصباً رسمياً في بلده عام 1991، بزائر يعرض عليه سلاحاً نووياً خفيفاً قال إن جنرالاً على استعداد لبيعه بمبلغ مائة وخمسة وعشرين ألف دولار. وقد سارع هذا المسؤول إلى إنهاء المقابلة بعد أن حذر الزائر من تكرار طرح عرضه أثناء وجوده في البلاد. ويخطئ من يظن أن "التسريب النووي" مقتصر على أقطار الاتحاد السوفيتي السابق، لأنه محتمل في كل دولة نووية. وها هي جريدة الأهرام تنقل عن وكالات الأنباء يوم 1999/4/30 خبر "تسريب معلومات نووية أمريكية سرية إلى نظام كومبيوتر مفتوح"، جاء فيها "أن وزير الطاقة الأمريكي أكد ما ذكرته صحيفة «نيويورك تايمز» أمس الأول بأن شفرات كومبيوتر سرية خاصة بالأسلحة النووية الأمريكية جرى نقلها بشكل غير قانوني من نظام الكومبيوتر الخاص بمعمل «لوس ألاموس» الأمريكي إلى نظام مفتوح، ووصف الأمر بأنه خرق لقانون السرية. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد ذكرت أن العالم الصيني الأصل دين ولي هو الذي نقل ملايين الشفرات السرية من كمبيوترات معمل «لوس ألاموس» إلى نظام الكومبيوتر المفتوح. وتمت مساءً له في شهر مارس 1999".

ويبرز سؤال هنا "هل انتشار السلاح النووي على صعيد منظمات الإرهاب لداخل الدول أو عابرة الدول عامل ردع؟ ولمن؟" ونحن بحاجة إلى إجابة الخبراء. ومجمل ما يتبادر إلى ذهننا هو أن هذا الانتشار قد يدعو حكومات الدول المعنية إلى مراجعة، لأن الردع هنا متجه إليها من داخلها.

الانتشار النووي وحركات التحرير

وماذا عن انتشار السلاح النووي الخفيف والأسلحة الكيماوية والبيولوجية في أوساط حركات التحرير التي تقاوم الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والعنصرية؟ هل هو أمر متوقع؟ وهل يمثل سلاحاً للاستخدام أم للردع؟

إن الاستراتيجيين الغربيين في معظمهم يطلقون على هذه الحركات نعتَ الإرهاب، ويضعونها مع المنظمات الإرهابية في سلّة واحدة. وهذا ما رأيناه في ملفّ مجلّد سيرقائقال الآنف الذكر. بينما تخالفهم في ذلك الشرعية الدولية والقانون الدولي والفضرة الإنسانية، لأن مقاومة الاحتلال حق مشروع. وخطأ علمي كبير عدّم التمييز بين الإرهاب والنضال من أجل التحرير، إذ تترتب عليه نتائج خاطئة وتنجم عنه تداعيات غير متوقعة. وهذا ما يدعونا إلى تناول هذه النقطة بعيداً عن النقطة السابقة الخاصة بالإرهاب.

الموضوع يستحق النظر الموضوعي الذي يأخذ بعين الاعتبار قيم حركات التحرير الأخلاقية وظروف عملها الصعبة والقمع غير الإنساني الذي يستهدف شعوبها وأفرادها ويستخدم فيه المغتصب أسلحة مدمرة مادياً ومعنوياً. وتشير الأحداث على هذا الصعيد إلى اتجاهين يمكن أن تتحرك فيهما حركات التحرير. الاتجاه الأول هو ترصد نشاطات المغتصب المحتملة النووية لتفضحها أمام الرأي العام الداخلي والعالمي على السواء، أو لتبعث رسالة تحذير له بهدف ردعه عن استخدام أسلحة الدمار الشامل الذي بحوزته. وقد سجّل تاريخ حركة التحرير الفلسطينية واقعةً واحدة من هذا القبيل

اشتهرت باسم "عملية ديمونا"، اقترب فيها ثلاثة فدائيين يوم 1988/3/7 وهم يقودون حافلة زرقاء من المفاعل الشهير وأصبحت على بعد 7 كلم منه قبل أن ينكشف أمرهم ويقتلهم حُرَّاسه. واتخذت إسرائيل في أعقاب ذلك قراراً باغتيال القائد الشهيد أبي جهاد خليل الوزير لأنها حسب قول شيمون بيريز "أصبحت تواجه عدواً لم يعد يفرق في الوسائل المتبعة. وهو مستعد لأن يصيب كل هدف في إسرائيل". وتم الاغتيال يوم 1988/4/16 على أيدي فرقة. ولا يزال أمر هذه العملية بحاجة إلى دراسة وافية تزيل ما يحيط بها من غموض. ولكنها تشير إلى هذا الاتجاه الأول.

الاتجاه الآخر بات محتملاً في مرحلة الانتشار الثانية التي تشهد تسبب ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو امتلاك حركات التحرير لأسلحة دمار شامل يمكن أن تستخدمها. وقد تردد مؤخراً أن بعض فصائل المقاومة في عالمنا "تمتلك أسلحة بيولوجية وكيميائية تنوي استخدامها في عمليات ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية"، وفق ما جاء في جريدة الأهرام يوم 1999/4/20، ونقلت صحيفة الحياة عن أحد قياديين فصائل يصف نفسه بأنه مقاوم أن قيادته وضعت مخططاً لتنفيذ "مائة عملية"، ولكن المخابرات الأمريكية عثرت على جهاز الحاسب الذي يحفظ هذا المخطط. ومع أن هذه الأخبار التي تنقلها وكالات أمريكية وغربية بحاجة إلى تمحيص، إلا أن احتمال هذا الاتجاه أصبح قائماً. ويقوي هذا الاحتمال حملة التشويه والكرهية التي تحفل بها معالجات استراتيجية غربية لحركات التحرير التي تناضل من أجل السلام العادل.

وبعد...

فهل يشكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟ نعود إلى السؤال المطروح بعد هذه الرحلة من التأملات في الردع النووي وقد وضح لنا منها أن عالمنا مقبل على مزيد من انتشار هذه الأسلحة يتضمن في طياته أخطاراً عظيمة. وإن لنا أن نتوقع، تحسباً لهذه الأخطار، حدوث مراجعات على صعيد

العلاقات بين الدول النووية، وعلى صعيد دول تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، وعلى صعيد التعامل مع الإرهاب الدولي، وعلى صعيد التعامل مع حركات التحرير.

لقد برز مفعول ردع الأسلحة النووية على المستوى العالمي في العلاقات بين الدول النووية، ولكنه لم يبرز على المستوى الإقليمي بالدرجة نفسها، ولم يكن لها أي مفعول ردع على مستوى حركات التحرير. وعلى مدى نصف القرن الماضي كانت هناك محاولات لنزع السلاح النووي والتمهيد لذلك بالحد منه، وكان نجاحها محدوداً، ولا تزال أخطار الانتشار جاثمة تتعاضد، وقد عمدت شخصيات مرموقة إلى التنبيه إلى هذه الأخطار، فتردد الحديث عن بشاعة الشتاء النووي وأهواله. وانهقدت ندوات تناقش آثار حرب نووية، وواحدة منها ندوة في واشنطن في 12/1983 عرضت مجلة رسالة اليونسكو في 5/85 موجزاً عن أعمالها. وراهن بعض العلماء ومنهم لويس توماس الأمريكي على أن الوعي بمدى سوء الأسلحة النووية هو ما يدعو إلى التفاؤل بإمكان تجنب استخدامها، كما شرح في مقاله "الأمل معقود على عصر الذرة" في عدد المجلة الآنف الذكر، وقد حذر من "فئة من ذوي الوزن والنفوذ غايتها القصوى تحقيق التفوق العسكري المطلق". وتبين أن ما نحتاجه اليوم هو "مزيد من الحكمة والتعقل".

أفكار كثيرة طرحها المفكرون من مختلف الدوائر الحضارية لإنقاذ عالمنا من أخطار الأسلحة النووية. وقد نبهت في مجملها إلى أن الحفاظ على الأمن الدولي يقتضي احترام كرامة الإنسان، ولا يمكن أن يتحقق ويدوم في إطار من سياسات القوة والتباينات الاقتصادية والاجتماعية، كما يقول جاك فونتانل في مقاله "تنمية بدون سلاح" (رسالة اليونسكو 10/93). وهكذا فالسبيل هو أن يتكاتف أهل العلم في وقفهم أمام القارونيين الجدد في عالمنا الذين يبغون بغير حق ويظغون، ويذكرونهم بما آل إليه أمر قارون حين حَسَفَ الله به وبداره الأرض "ومن جاء بالحسنة فله خير منها".